النفوذ اليهودى والعجز المالى الأمريكى

إن المصرفى اليهودى العالمى صاحب البنوك لا بلد له، بل يحرك البلدان بعضها ضد بعض، بروليتارية اليهودى العالمى تطوف من بلد إلى آخر بحثًا عن نمط غريب للفرص الاقتصادية، وهذا ليس خيالاً تلفيقيًا، إلاّ بالنسبة لغير اليهودى الذى يفضّل الاسترخاء العقلى والكسل.

وهاتان الفئتان الخاصتان من اليهود فى قلب المشاكل التى تشوش على العالم وتعكّر صفوه، إن مشكلة الهجرة شأن يهودى ومسألة المال يهودية وربط سياسات العالم شأن يهودى، وشروط معاهدة اتفاقية السلام يهودية وديبلوماسية العالم يهودية الأصل، والمسألة الأخلاقية فى الأفلام والمسرحيات يهودية، وغموض تجارة الخمور غير المشروعة شأن يهودى أيضًا.

وهذه الحقائق لا تسرّ اليهودى العالمى، ويتخذ وضع المدافع عند التعامل معها، ولا يضيّع وقتًا فى محاولة القضاء على من يوضح الحقائق. وتُفسّر هذه الحقائق من قبل اليهودى، وأيضًا من قبل من يعادى السامية بأقصى درجات الجهل. واليهودى العالمى لا يفهم وجهة نظر العالم على الإطلاق، ودائمًا لا يصله إلاّ وجهة النظر المعادية للسامية، ويقع المعادى للسامية فى الخطأ نفسه ولا يرى أبدًا وجهة النظر اليهودية. وما يحتاجه الطرفان هو فهم ورؤية وجهة نظر المجتمع، وهذه السلسلة من المقالات تعرض وجهة نظر المجتمع.

عندما نقول إن مشكلة الهجرة شأن يهودى لا نقصد منع دخول اليهود إلى أى بلد، بل نقصد ضرورة أن يصبح لهم انتماء فى البلد الذى يدخلونه وأن يصبحوا مواطنين صالحين ومخلصين، وبعض اليهود كذلك، لكن البعض لا

يهتم بمسألة الانتماء والمواطنة الصالحة والولاء. وعندما نقول إن مسألة المال يهودية فإن هذا لا يعنى ضرورة إبعاد اليهود عن شئون الموارد المالية والتمويل، بل ضرورة أن يتخلصوا من الفكرة اليهودية القائلة دائمًا باستخدام المال فيما يؤدى إلى أن تكون التجارة والأعمال والرجال فى قبضة اليهود. وعندما نقول إن ربط سياسات العالم شأن يهودى فإننا لا نقصد أن اليهود كبشر وكائنات إنسانية لا ينبغى أن يكون لهم صوت فى الشئون السياسية، بل نقصد أنه يجب عليهم التوقف عن محاولات جعل العالم يدور حول الأمة اليهودية. وعندما نصف تأثير اليهود على المسرح لا نقصد ضرورة أن يتخلوا عن النشاط المسرحى، بل نطالب بضرورة أن يتخلص المسرح من فكرة اليهود من المسرح واعتبار الانغماس فى الشهوات الحسّية أحد أنواع التسلية.

ويجب على اليهود أن يقدموا حلاً للمسألة أو المشكلة اليهودية أولاً، وإلاّ فسوف يضطر العالم لتقديم حلّ لها. قد يستمرون فى مزاولة الأنشطة التجارية، المسرح مثلاً، إذا ما توقفوا عن إفساده، وإذا لم يتوقفوا يتم الاستيلاء على المسرح وانتزاعه منهم. لقد صبر العالم كثيرًا وسوف يكون عادلاً، والعالم يعرف أيضًا حدود الخداع والاستغلال.

ليست يهودية اليهودى ولا حتى قوميته المحلية تحت المحاكمة، بل فكرة العالمية المعادية للقومية المسيطرة عليه.

يهودى الموزاييك، وليس يهودى التلمود، هو الذى يمكن أن يصبح مواطنًا صالحًا. واليهودى المتمسك بفكرة القومية المحلية سوف يكون منطقيًا على الأقل. لكن اليهودى العالمى يمقت ذلك لأنه يركّز عالميته على قوميته العرقية التى تأسست على إيمانه الراسخ أن بقية الأعراق والبشر أقل شأنًا وأدنى مكانة وهم غنيمة له. فالحقيقة التى لا يمكن إنكارها هى أن اليهودى ظل لقرون طويلة يعتبر غير اليهودى أدنى منه منزلة، وغنيمة شرعية له.

اليـهودى يعتـرف فى كل مكان بفكرة العـالمية هذه، لنقـرأ ما يقـوله بنكى ألمانى:

«نحن بنكيون عالميون، هل خسرت ألمانيا الحرب؟ وماذا فى ذلك؟ ذلك شأن يخص الجيوش، ونحن بنكيون عالميون».

ذلك كان مـوقف أى بنكى يهودى عالمى أثناء الحرب. الأمم تخـوض نزاعًا وكفاحًـا؟ وماذا بعد؟ كأن الأمـر بالنسبة لهم مثـل مباراة ملاكمـة بين ديمپسى وكارپنتر فـى چيرسى، أو مباراة بيسـبول فى شيكاجو، شـأن يخص الملاكمين واللاعبين، أما هم «بنكيون عالميون».

يصيب الأمة عجز مـالى بسبب معدلات التبادل التجارى غيـر الطبيعية، أو امتصاص المال خارج قنوات التجارة، وما علاقة هذا بالبنكى العالمى؟ إنها لعبته التى يسـتمتع بهـا. فى الأوقات العـصيـبة يسـقط فى سلال أصحـاب البنوك العالميين فـاكهة من الأشجار أكـثر من أى الأوقات الأخرى. الحـروب وفترات الاضطراب هى حصاد البنكيين العالميين.

يستيقظ المواطنون ليجدوا بدايةً أنه حتى الأمم البيضاء يسمح لها بالكاد برؤية كل منها للآخر هـذه الأيام، باستثناء الرؤية التى تتم من خلال عـيون يهودية. عندما تتحـدث الولايات المتحدة إلى فرنسا فمن الذى تتـحدث من خلاله؟ كل ما تراه فرنسا بعيونهـا هو أوتو هـ. كاهن! لماذا يمثّل الولايات المتحدة الأمريكية فى فرنسا رجل يهودى؟ وعندما تريد فرنسا التحدث إلى الولايات المتحدة فمَنْ الذى تتحدث مـن خلاله؟ من خلال ڤيڤيانى اليهودى فى الفكر والأسلوب. وبريطانيـا ترسل اللورد ريدينج، ألمانـيا أرسلت ديرنبـيـرج. وترسل الولايات المتحدة إلى الدول الأخرى مورجنثاو وشتراوس وووربرج.

وقد تبدو زيارة الفرنسى فوش إلى الولايات المتـحدة مثل صدمة، فنحن لم نر فرنسيًا يزورنا منذ چوفر. وشىء جيد أن نرى رجلاً من الجنس الأبيض يعبر البحار نحونا كما لو كان يطمئننا أن الرجال البيض لا يزالون على قيد الحياة فى

تلك البلدان. كل الأعمال الخاصة بمؤتمر السلام قام بها اليهود، فهل وصل الأمر إلى درجة أن تصبح الدبلوماسية العالمية احتكارًا يهوديًا أيضًا؟ هل ينبغي أن تتم المحادثات الخاصة بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة من خلال مترجمين يهود، بينما يقوم الأنجلوساكسون والفرنسيون بأعمال السفارة الروتينية؟ أم سيكون من الممكن للأمم غير اليهودية أن يرى بعضها البعض بين وقت وآخر من خلال ممثلين غير يهود؟

العالمية ليست إيمانًا يهوديًا، بل هي وسيلة يستخدمها رجال المال والأعمال اليهود، فهي مربحة جدًا. في الدبلوماسية ومواطن الهجرة تفيد العالمية. يفسر اليهود ويترجمون ما بين أمة وأخرى في المحادثات الخاصة بين الحكومات.

وفي دهاليز حكومة الولايات المتحدة حيث تحفظ أسرار ضريبة الدخل وأسرار الاحتياطي الفيدرالي وأسرار الوزارات والإدارات، سوف تجد يهودًا جالسين في مكان يليق باليهودي العالمي حيث لا يمكن حجب أي أسرار عنهم.

سأل أحد اليهود العاملين في الحكومة رجلاً يدخل البلد في زيارة منذ بضعة أسابيع: «هل ستذهب إلى ديترويت أثناء زيارتك؟».

فأجابه الرجل: «يحتمل أن أذهب إلى ديترويت».

- «إذن، اذهب إلى مجلة «ديربورن إندبندنت» الملعونة وقل لهم إن يهوديًا سمح لي بدخول البلاد.

وما ردّ به الزائر معروف لكن من الأفضل عدم الاستشهاد به، فربما تصرخ اللجنة الأمريكية اليهودية بأن الناس يُحرضون على تدبير مذابح منظمة.

وهذه الحادثة مجرد مثال لما يحدث كل يوم، وربما تكون حقيقة المسألة اليهودية في الولايات المتحدة أحد أشكال الحقيقة التي لا يمكن قولها دون تمييز.

إن أصحاب البنوك اليهود العالميين يعتبرون أنفسهم المسئولين عن السماح لأمّة أو بلد بعمل الشيء الفلاني، ولا يعتبرون تلك الأمم أوطان أسلافهم، بل

عملاء وزبائن لهم بالمعنى اليهودى لكلمة زبـون. إذا ما خسر جيش أو انتصر، وإذا ما نجـحت حكومة أو فشلت، مـاذا يهم؟ تلك شئونهم و«نحن أصـحاب بنوك عالميون» ونحن ننتصر فى النهاية أيًا كان من يُهزم.

الحرب لم تنته بالنسبة لأصحـاب البنوك اليهود العالميين، ولم تكن الأعمال العدوانية والطوارئ فى بعض الأمم سوى فتح لأبواب التجارة التى التهمت كل أوراق النقد التى يمتلكها العالم. صحيح أن بعضها تم توزيعه على بعض الناس كأجور وإعانات للحـرب، لكى يبقى الصراع قائمًا، لكن سـرعان ما تم تغطية ذلك عن طريق الأسعار المرتفعة واختلاق نقص فى المؤن وتنشيط الاستغراق فى التبذير بين الناس. انتهت تلك المرحلة واختفت الأموال.

هل هناك نكتة مأسـاوية أكثر من هذا! «الولايات المتحدة لديها أكبر مخزون من الذهب فى العـالم؟»، أين ذلك الذهب؟ كم مضى على آخـر مرة رأيت فـيها قـطعة ذهبيـة؟ أين كل ذلك الذهب؟ هل هو مـوجـود داخل خـزانة حكـومـة الولايات المتـحـدة؟ لماذا هذه الحكومـة غـارقـة فى الديْـن، تحـاول التـوفـيـر ولا تسـتطيع دفع تعويضـات للجنود لأن موارد البلاد لا يمكن أن تتحـمل ذلك! أين ذلك الذهب؟ قد يكون داخل الولايات المتحدة لكنه لا يخص الولايات المتحدة.

إن المزارع الأمريكى، الصناعات الأمريكية التـى لم تكن حكيمة فى التعامل مع حيل وخداع أصحاب المصارف اليهود العالميين، رغم حصولها على قروض صغـيرة، تتساءل عـن كل تلك الأموال. إضافة إلـى أن أوروبا التى تعانى من النقص والعوز تنظر إلينا، وتتساءل عن تلك الأموال.

المذكرة الـتالية الموجـودة فى صحـيفـة من لندن قد تلقى الضـوء على هذا الموضوع:

«علمنا اليـوم أن شحنات جـديدة من الذهب تصل إلى مـا يعادل مليـونى و ٨٠٠ ألف دولار تصل إلى مؤسـسـة كوهن، لويب وشركـاه فى نيويورك، مما يجـعل قيـمة مـا تستـورده تلك المؤسسـة حوالى ١٢٩ مليـون دولار منذ بدء

الحركة. وتعبر بعض الدوائر المصرفية المسئولة عن اعتقادها بأن جزءًا من العملة الألمانية المعدنية المستوردة حديثًا كانت من روسيا بدلاً من ألمانيا كما يفترض».

إن هذه المذكرة، مع واحدة أخرى فى مقال سابق أظهرت أن مؤسسة ووربرج وشركاه الألمانية ترتب مع مؤسسة كوهن، لويب وشركاه فى نيويورك لتقديم قرض للنرويج، لا تخلو من السؤال: أين ذهبت الأموال؟

من السهل وصف النظام المصرفى اليهودى العالمى، أولاً هناك المقر الرئيسى لليهودية العالمية ومكانه فى ألمانيا وكان له فروع فى روسيا، إيطاليا، فرنسا، بريطانيا العظمى، ودول أمريكا الجنوبية. كانت ألمانيا وروسيا هما الدولتين المخطط لعقابهما من قبل أصحاب البنوك اليهود العالميين؛ لأنهما كانتا على وعى وإدراك لليهود. وقد تم عقابهما وانتهت المهمة.

المقر الرئيسى السياسى اليهودى، المتصل بالشئون الداخلية لليهود، كان أيضًا فى ألمانيا، أما الفرع الذى كان يتعامل مع شئون غير اليهود فكان فى فرنسا. وقد تم بيان أن المركز السياسى لليهودية قد تم استزراعه فى الولايات المتحدة، لكن تلك كانت وجهة نظر اليهود الأمريكيين الذين كانت تمنياتهم أساس الفكرة. وأثناء حكم إدارة الرئيس ويلسون كان يمكن لليهودى أن يفكر ويتمنى هذا، لكن الأمور تغيرت قليلاً. ويشير طرد اليهود الأمريكيين من الحركة الصهيونية بناء على أوامر اليهود الشرقيين إلى أنه إذا كان المركز الرئيسى لليهودية العالمية قد انتقل إلى الولايات المتحدة، فإن النفوذ لا يزال فى أيدى مقيمين أجانب هنا. المركز لا يزال فى إطار اليهودية، والولايات المتحدة مجرد مربع فى رقعة الشطرنج.

لكن أينما كانت المراكز المالية والسياسية فى العالم فإن كل بلد يتم التعامل معه بشكل مستقل، فى كل بلد: الولايات المتحدة، المكسيك، جمهوريات أمريكا الجنوبية، فرنسا، إيطاليا، انجلترا، ألمانيا، النمسا، وفى اليابان أيضًا، توجد مؤسسة مصرفية يهودية عالمية على رأس المجموعة فى ذلك البلد.

وهكذا، فإن المؤسسة اليهودية الرئيسية فى الولايات المتحدة هى كوهن لويب وشركاه، وأحد أعضائها هو پول م. ووربرج شقيق م. ووربرج وشركاه فى هامبورج، وأوتو هـ. كاهن المقيم فى ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة عضو فيها، عيّن نفسه متحدثًا رسميًا للشئون المالية باسم الولايات المتحدة فى فرنسا وبريطانيا العظمى. ونادرًا ما ترى فرنسا وبريطانيا متحدثًا رسميًا أمريكيًا ليس يهوديًا. وقد يكون هذا هو السبب وراء إرسالهم يهودًا لنا معتقدين أننا نفضلّهم.

كان پول م. ووربرج مبتكر ومدير نظام الاحتياطى الفيدرالى فى الولايات المتحدة، وهو ليس اليهودى الوحيد فى هذا النظام، لكنه كان رئيس اليهود وكان يتمتع بعقلية رائعة. وكان هناك آخرون فى حكومة الحرب بالطبع مثل برنارد م. باروخ، يوچين ماير چونيور هوڤر، فيليكس فرانكفورتر، وچوليوس روزينوالد ومئات آخرون فى كل مكان، لكن المجموعة المالية وحدها هى التى تنال اهتمامنا الآن، وهم لم يحرزوا نجاحًا ملحوظًا فى إنقاذ البلاد من العثرات المالية مثلما نجحوا فى مجالات أخرى.

قد لا يكون نظام الاحتياطى الفيدرالى نظامًا سيئًا رغم أنه يعطى وسائل التحكم فى النقد الحكومية لمؤسسات مالية خاصة، لكن هناك الكثير من الشهادات التى تفيد بأنه لم يعالج بشكل جيد. وسوف يتذكر القارئ أن مستر ووربرج تحدث عن أمور محددة «يمكن التغلب عليهما بطريقة إدارية»، موضحًا أن هناك قدرًا من التلاعب والتسيب فى النظام يمكن ممارسته. وتبقى الحقيقة أن البلد واصل الحرب بنجاح بسبب ذلك النظام ويقترب من السلام، ويقول خبراء النقد إن ذلك نتيجة لعوائق النظام نفسه. ولم يسلم مستر ووربرج من الانتقادات وهو الذى ارتبط اسمه دائمًا بشهرة وروعة النظام.

أيًا كان متوسط الدخل الذى يقال إن كل فرد يناله فى الولايات المتحدة، فذلك كلام زائف وبعيد عن الحقيقة. إذ ينبغى أن يكون متوسط دخل الفرد

محسوبًا دائمًا على أساس دورة المال فى التداول، وإحصائيات متوسط دخل الفرد ليست دائمًا على أساس دورة المال، نصفها تقريبًا، والبقية خداع وتلاعب.

وأيًا كان حجم الذهب فى البلاد فإن الثروة أكبر، هناك ثروات فى الولايات المتحدة أكثر من الذهب الموجود فى العالم، ومنتجات مزارع الولايات المتحدة سنويًا تتجاوز فى قيمتها المالية كل الذهب الموجود فى العالم.

إلاّ أنه تحت النظام الحالى ينبغى على ثروات البلاد أن تمر من خلال نفق العملة النقدية الضيق، ويجب على العملة النقدية المرور من خلال نفق الذهب الضيق. ومن يتحكم فى الذهب طبقًا للنظام الحالى يتحكم فى العالم ويسيطر عليه. هناك ثروات أكثر من المال، وهناك أموال أكثر من الذهب. المال موجود رهن الذهب والثروات تتحرك رهن الأموال. وأيًا كان من يتحكم فى نفق المال ويفتحه ويغلقه حسب رغبته، فإنه يتحكم فى حركة ثروات العالم، وتعتمد رفاهية العالم على حركة تلك الثروات، وعندما تتجمد الثروات دون حركة ولا تنتقل من يد إلى يد تتوقف دورة المال فى العالم، ويأخذ الاقتصاد العالمى فى الركود والهبوط.

وأدى نقص الأموال السائلة إلى التسليف ونظام الائتمان، وهو شكل من أشكال المقايضة والتعامل الذى تنفذ بواسطته كل المعاملات، فقط المعاملة الأخيرة لا تسدد إلاّ بالمال. وتلك حيلة لها مخاطرها، رغم جهود المدافعين لاستغلال مزاياها. لكن الشىء الذى يعمله نظام الائتمان ولا يرقى إليه الشك هو السماح لأصحاب المال بالتمسك بالمال السائل. والمال السائل يكون دائمًا فى أيدى من يثنون على مزايا نظام الائتمان. إن من يتحكم فى المال ويحمله يضمن النفوذ والقوة، إلى أن يظهر شكل حقيقى للمقايضات والأموال.

بين ١٩١٩م و ١٩٢٠م طبقًا لأصدق السلطات النقدية المسئولة فى الولايات

المتحدة، كان التناقص الكلى لقيمة منتجات حقولنا ومناجمنا ومصانعنا وطواحيننا وغاباتنا يمثل مبلغًا أكبر من إجمالى إمدادات الذهب فى العالم.

يقول الناس: «حسنًا، الأسعار كانت مرتفعة جدًا»، وذلك أمر مؤكد ولكن مَنْ وماذا جعلها ترتفع؟ إنه الكرم فى ضخ المال من قبل نظام الاحتياطى الفيدرالى، كان هناك الكثير من النقد. يقول الناس: «حسنًا، إن التقلص حدث فقط فى قيمة أوراق النقد، أما القيمة الحقيقية للمنتج فلا تزال موجودة» وذلك أمر مؤكد أيضًا، ولكن عندما تعيش تحت نظام فيه «قيمة المنتج» و«قيمة النقد» مثل ضفيرة مجدُولة بدرجة تؤثر على خبزك وزبدتك وملكيتك لمزرعتك واستقرار وظيفتك، يكون من الصعب فصل الضفيرتين. إضافة إلى أنه عندما تكون رفاهيتك راجعة لاستعداد مجموعة من الرجال لإخراج الأموال وضخّها، وتكون محنتك راجعة لعدم استعداد نفس المجموعة، فهكذا يتأرجح انتعاشك الشخصى وانتعاش اقتصاد بلادك دون الرجوع إلى أى قانون طبيعى، ولكن فقط طبقًا للقرارات التى تتم فى غرف اللجان، فإنه من الطبيعى أن تستفسر: «من الذى يفعل هذا؟ فأين ذهبت كل الأموال؟ من الذى يتحكم فيها؟ هذه ثروة البلاد وحاجتها، أين الأموال التى تنقل الثروة إلى الحاجة؟ وكل الأحوال تبقى كما كانت إلاّ النقود».

لدينا نظام احتياطى فيدرالى لا يزال تتم الاستفادة منه بواسطة العون الذى يقدمه واضعه ومديره پول م. ووربرج، وما هى الحالة فى الولايات المتحدة؟

إن بعض أكبر المؤسسات الصناعية فى البلاد الآن أصبحت فى أيدى لجان الائتمان من الدائنين.

وتباع مئات المزارع لسدّ الديون ويصل ثمن الجواد إلى ثلاثة دولارات!

والأقطان والأصواف التى كانت تكفى لتزويد الأمة كلها بالملابس فسدت على أيدى الرجال الذين زرعوها ولا يستطيعون التصرف فيها.

كل مجال فى الأعمال التجارية، فى السكك الحديدية والصحافة والنشر والتخزين والتصنيع والزراعة والبناء والتشييد، كل ذلك فى انخفاض وإلى كساد. لماذا؟ بسبب نقص الأموال. أين الأموال؟ إن هذا بلد يفترض أن يكون المركز المالى للعالم، أين ذهبت الأموال؟

الأموال فى نيويورك، ونظام الاحتياطى الفيدرالى الذى كان مستر ووربرج يرغب أن يجعله فى بنك مركزى واحد، قد أصبح كذلك. الأموال فى نيويورك إذن. وهذه هى التهمة التى وجهت لمحافظ مجلس الاحتياطى الفيدرالى من قبل مسئول رسمى يعرف:

بينما توجد ندرة ونقص فى السيولة المالية للقطاعات المنتجة فى الغرب والشمال الغربى والجنوب والجنوب الغربى، «نجد أن البنوك الفردية فى مدينة نيويورك تقترض من نظام الاحتياطى الفيدرالى، فى عديد من الحالات المبلغ أكثر من ١٠٠ مليون دولار لكل قرض، وأحيانًا يصل إلى ١٤٥ مليون للبنك الواحد، وهذا ضعف المبلغ الذى أقرضته بعض بنوك الاحتياطى الفيدرالى أخيراً لكل البنوك الأعضاء فى مناطقها».

اقترض بنك فى نيويورك مبلغ ١٣٤ مليون دولار، أى أكثر بنحو عشرين مليون دولار من المبلغ الذى كان يقرض بنك كانساس سيتى الاحتياطى الفيدرالى ١٠٩١ بنكًا من البنوك الأعضاء فى المنطقة التى تغطى ولايات كانساس، نيراسكا، كولورادو، ويومينج، وأجزاء من ميسورى وأوكلاهوما ونيومكسيكو.

وفى الوقت نفسه كان بنك آخر فى نيويورك يقترض من بنك الاحتياطى الفيدرالى نحو ٤٠ مليون دولار، وهو مبلغ أكبر من إجمالى القروض التى كان يقرضها بنك مينا بوليس الاحتياطى الفيدرالى إلى البنوك الأعضاء التى بلغ عددها ألف بنك فى ولايات مينيسوتا وداكوتا الشمالية والجنوبية ومونتانا وأجزاء من ويسكونسن، وهى ولايات معروفة بضخامة مساحاتها.

واقترض بنك آخر فى نيويورك من بنك الاحتياطى الفيدرالى مبلغًا أكثر بنحو ٣٠ مليون دولار مما كان يقرضه بنك الاحتياطى الفيدرالى فى دالاس لكل البنوك فى تكساس ولويزيانا وأوكلاهوما.

وهناك بنك آخر فى نيويورك أيضًا حصل على قرض يعادل إجمالى القروض التى سمح بها بنك الاحتياطى الفيدرالى فى سانت لويزيانا للبنوك الأعضاء البالغ عددها ٥٦٩ بنكًا فى تلك المنطقة المهمة، التى تشمل ولاية أركانسو بأكملها وأجزاء من ولاية إيلينوى وإنديانا وكنتاكى وتينيسى ومسيسيبى، والجزء الأكبر من ميسورى.

لنأخذ المنطقة الخامسة فى نظام الاحتياطى الفيدرالى التى يخدمها بنك الاحتياطى الفيدرالى فى ريتشموند فى فيرچينيا: استطاع بنك فى نيويورك الحصول على قرض من بنك نيويورك للاحتياطى الفيدرالى أكبر مما يستطيع بنك ريتشموند الاحتياطى الفيدرالى تقديمه من قروض لكل البنوك الأعضاء فى ميريلاند، فيرچينيا، كارولينا الشمالية والجنوبية، والجزء الأكبر من فيرچينيا الغربية.

ذلك هو الموقف. البنوك الإقليمية الاثنى عشر التى كان يفترض أن تؤمّن أموالاً تخدم كل أجزاء البلاد بمساواة، قد «تم التغلب عليها بطريقة إدارية تنفيذية» لدرجة أن بنك نيويورك الاحتياطى الفيدرالى وهو البنك المركزى فى الولايات المتحدة - بكل النوايا والأغراض - يخدم المضاربين ويقدم لهم الملايين، بينما لا يسمح للمنتجين إلا بآلاف ضئيلة وتافهة.

وعندما يحدث أن أربعة بنوك يملكها أفراد فى نيويورك تستطيع اقتراض أموال من بنك نيويورك الاحتياطى الفيدرالى، تعادل ما يستطيع ٢١ بنكًا، فى ولايات مختلفة، اقتراضه من خمسة بنوك احتياطى فيدرالى فى سانت لويس، كانساس سيتى، مينا پوليس، وريتشموند، ودالاس، فإن هذا فيما يبدو يحتاج إلى شىء من التفسير.

من أين جاءت هذه الأموال التى تم إقراضها فى نيويورك؟ لقد جاءت من تلك الأجزاء من البلاد التى كانت تعانى من نقص الأموال.

وفى مايو ١٩٢٠م طارت الكلمات عبر أسلاك الهاتف «التوقف يأتى فى الخامس عشر» وحدث هذا، توقف نظام الائتمان والتسليف والديون، وبدأ تطبيق نظام الدفع الفورى. وبدأت انفراجة فى سيولة المال، ولكن من الأجزاء المنتجة فى البلاد باتجاه نيويورك، وإلاّ لكان من المستحيل تقديم تلك القروض الضخمة التى ذكرناها آنفًا. لقد كان هناك ضغط من الاحتياطى الفيدرالى، وهو ما يطلق عليه من باب التهذيب الانكماش، أى نقص فى حجم العملة المتداولة يفضى إلى انخفاض عام فى الأسعار، هذا هو ما حدث: تم تجفيف بنوك الغرب وعصرها إلى آخر دولار حتى يكون فى بنوك نيويورك تدفق وسيولة.

«كانت الأموال تسحب من أعمال تجارية مشروعة فى أجزاء مختلفة من البلاد، لكى تصبح قروضًا بمعدلات ربح خيالية فى وول ستريت»، كما يقول المسئول الرسمى الذى أشرنا إليه.

وتم اكتشاف أن البنوك المتلاعبة كانت تستطيع اجتذاب أموال بسعر فائدة ٦٪، ثم تقوم بإقراضها بسعر فائدة يصل إلى ٢٠ و٢٥ و٣٠٪.

وأدى الانكماش الذى ضغط به نظام الاحتياطى الفيدرالى إلي نقص فى حجم العملة المتداولة، وهذا ما استفادت منه البنوك المتلاعبة والمنحرفة. كانت سياسة نظام الاحتياطى الفيدرالى هى طرح الأموال، وكانت بنوك نيويورك تقترض تلك الأموال ثم تقوم بإقراضها بأسعار فائدة خيالية، كان يضطر الناس لدفعها حتى يتغلبوا على حالة الإفلاس التى أدى إليها الانكماش.

وطوال هذا الوقت كان نظام الاحتياطى الفيدرالى فى أفضل أحواله المالية خلال سيرة حياته. وفى ديسمبر ١٩٢٠ كان يملك ٤٥٪ من احتياطيه، وكان

احتـياطيًـا أعلى من ديسمـبر ١٩١٩. لكن فى وقت كـتابة هذا المقـال (يوليو ١٩٢١) وصل إلى ٦٠٪.

الأموال فى نيـويورك. لو تجولت فى الولايات الزراعية فلـن تجد الأموال، ولو تجولت فى مناطق المصانع فلن تجدها أيضًـا، إنها فى نيويورك. وجاء نظام ووربرج الاحتـياطى الفـيدرالى بالتـقلص والانكماش ونقص الأمـوال، وكان المفروض أن يقوم بالمسـاواة بين المستويات العليا والسفلى فى الشـئون المالية من خلال موازنة عـادلة، لكنه استخدم بطريقة إدارية أو تنفـيذية أدت إلى استنزاف أموال البلاد.

كانت فكرة نظام الاحتياطى الفيدرالى سليمة وصحيحة بلا شك، وإلا لما تم تأسيـسه. لكن حدث تلاعب ومـضاربات. لم يكن احتـياطيًا «فيـدراليًا»، بل أصبح احـتياطيًـا خاصًا يـعمل لصالح أصـحاب البنوك الفردية وليس لصالح الجميـع بشكل عام وبقدر متـساو، وليس بشكل قادر على أن يُستـخدم لوضع البلاد تدريجيًا فى وضـع تدفق طبيعى للأعمال التجارية والأنـشطة الاقتصادية ومستويات طبيـعية للأسعار، لكنه استخدم لضـرب الأعمال التجارية فى وقت حرج بطريقـة استفاد مـعها من يقوم بإقـراض المال عندما يعانى المنتـجون من المشاكل المالية.

إذا كانت هذه هى الحقيقة، فـإن أى مصرفى أو صاحب بنك أمريكى سوف يقول إن الأسلوب كان خـاطئًا، اقتصـاديًا ومنطقيًا وتجاريًا، وحتـى من الناحية الجنائية.

اليوم يتبـاهى نظام الاحتياطى الفـيدرالى بالاحتياطى الذى يملـكه كما لو أن تلك علامة على الصحة الاقتصادية الوطنية. إن ما ينبغى على الاحتياطى الفيدرالى عمله، والبلد يناضل من أجل أن يعيش، هو أن يكون الاحتياطى منخفضًا وليس مرتفعًا. إن الارتفاع الذى وصل إليه الاحتياطى هو درجة عمق الكساد فى البلاد.

إذا سمح نظام الاحتياطى الفيدرالى بتدفق جزء من تلك الأموال، فإن أقل من ١٠٪ كافية لحل المشكلة كما اقترح مسئول مالى رفيع المستوى، وسوف يكون مثل عملية نقل دم فى عروق الأمة.

مؤسسة كوهن، لويب وشركاه، وآل سيبرز رجال المال اليهود لديهم أموال للمكسيك والنرويج وألمانيا، ولكل الشركات التجارية التى تعمل عبر البحار، وهى أموال أمريكية. لقد أسىء استخدام نظام ووربرج الاحتياطى الفيدرالى بشكل ردىء، حدث تلاعب ومناورات ومضاربات تعانى منها البلاد.

ولا يعلم الناس ماذا يفعلون. لا تزال الأموال لغزًا يلفه الغموض، والعمل المصرفى مقدس. وما يمكن عمله فى أعمال تجارية عادية بقيمة خمسة ملايين دولار، تتعقد إجراءاته عندما تكون أطرافه: ١- بنوك حكومية. ٢- بنوك احتياطى فيدرالى. ٣- مؤسسات وول ستريت للمضاربات المالية، مع أنهم فى النهاية هم توم، ديك، هارى، والمبلغ ٥ ملايين؟.

والموضوع يتأثر إلى حد ما بتقييد حرية كثير من الرجال الأكفاء الذين يستطيعون انتقاد الوضع، والموظفون الرسميون ذوو المناصب العالية مقيدون بمشاركتهم الحملات التى يكون لكل الشئون المالية فيها ربح ومصلحة. والمسئولون فى التشريع القانونى، كثير منهم، مدينون لنفس المصالح. إن قائمة بالديون الخاصة لبعض الرجال الذين ارتفعوا إلى الرئاسة خلال الأعوام الثمانية الماضية سوف تلقى الكثير من الأضواء، مثلما يحدث مع قائمة بأسماء اليهود الذين مكث هؤلاء الرجال فى بيوتهم أثناء قيامهم برحلات فى أنحاء البلاد. الرجال المقيدون بهذا الشكل بالنظام المالى الحالى لا يستطيعون أن يقولوا ما يعلمونه ويدور فى أذهانهم.

كل ذلك واضح فى شهادة ت. كاشنج دانيل أمام لجنة الكونجرس، إذ تظهر حدود القوة والنفوذ التى يمكن أن تصل إليها هذه المؤسسة الخاصة المسماة البنك المركزى:

«عندما كنت فى بنك انجلترا قدمت رسالة كنت أحملها من الوزير هاى، وكان موظف البنك مهذبًا جدًّ. أخذنى إلى الداخل وعندما عدنا إلى قاعة الاستقبال، سألته إذا كان يمكن أن يسمح لى بتوجيه بعض المطالب فوافق، وطلبت منه أن يعطينى تقريرًا أو بيانًا لبنك انجلترا، فقال إن البنك لا يصدر تقارير أو بيانات، فسألته: ألا يطلب منك البرلمان أحيانًا تقريرًا أو بيانًا بأحوال البنك؟ فأجاب بالنفى».

كيف لا يتقدم بعض هؤلاء الثوريين المزعومين إلى مجلس العموم ويطالبون بمعرفة ما يحدث؟

معظمهم ممن اقترضوا من البنوك، ولا نواجه أى صعوبات معهم (ضحك)».

(ديربورن إندبندنت، عدد ١٦ يوليو ١٩٢١م)